عليل أحكام البناء والإعراب بين ابن الأنباري وابن يعيش

[*]الدكتور إبراهيم البب [**]الدكتور عبد الحميد وقّاف [***]مهران سمعول

ملخّص

يتناول هذا البحث التعليل في البناء والإعراب عند ابن الأنباري وابن يعيش ؛ عندما قام النحاة بوضع مقولاتهم النحوية ، قاموا بتصنيفها على مبدأ الثنائيات كثنائية الأصل والفرع وثنائية البناء والإعراب وغير ذلك ،ومن ثَمَّ جاءت هذه الدراسة متناولةً ثنائية الإعراب والبناء ومفهوم كلٍّ من هذين المصطلحين والأحكام التعليلية المرافقة لهما والتصنيف للكلمات من حيث البناء والإعراب ، وقد جعلت هذه الدراسة بين عالِمَين من علماء العربية، هما : ابن الأنباري وابن يعيش ؛ ذلك أنَّ عصر ابن الأنباري كان عصر النضج والازدهار في العِلَّة النحوية، وعصر ابن يعيش كان يمثِّل عصر المراجعة والاستقرار لها ، وهي فترةٌ متوسِّطةٌ بين ازدهار واستقرار هذه العِلَّة، كما جاءت الدراسة مشتملةً على نماذجَ تطبيقيةٍ للعِلَّة التي أوجبت بناء وإعراب بعض الأسماء والأفعال ، مع تسليط الضوء على اختلاف الطرائق التعليلية وتوافقها بين ابن الأنباري وابن يعيش .

الكلمات المفتاحية : الإعراب – البناء – الحركات – العِلَّة – التعليل – الأصل – الفرع – المشابهة .....

[*] أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية .

[**] مدرِّس – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

[***] طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية .

Explanation of the rules of construction and syntax between Ibn al-Anbari and Ibn Yaish

[*]Dr. Ibrahim Al-Bab [**]Dr. Abdul Hamid Waqf
[***]Mahran Samoul

ABSTRACT

This paper deals with the explanation of construction and syntax according to Ibn Al-Anbari and Ibn Yaish. When the grammarians classify their grammatical categories, they classify them on the principle of dualities as dual origin and branch and duality of structure and parsing, etc. Confined between two scholars of Arabic scholars: Ibn Al-Anbari and Ibn Yaish ؛That is because the age of Ibn al-Anbari was the age of maturity and prosperity in the grammatical defect, and the age of Ibn Yaish was the age of review and stability, which is an intermediate period between its prosperity and stability, and the study also included examples of applied models for the reason that necessitated the construction and syntax of some nouns and verbs, while highlighting Difference and compatibility of explanatory methods between Ibn Al-Anbari and Ibn Yaish.

Key words: syntax - construction - movements - cause - explanation - origin - branch - similar...

[*] Professor - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia – Syria

[**] Teacher - Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia – Syria.

[***] Postgraduate student (PhD) - Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia – Syria.

مقدِّمة:

ارتبطت الأحكام النحوية الصادرة عن النحاة بالأحكام التعليلية ؛ فالنحو العربي نحوٌ معلَّلٌ ،ونحاته معلّلون ، فلا يوجد حكمٌ نحويٌّ إلّا وكان فيه الشرح التعليلي .

وانطلاقاً من التطور الذي أصاب العِلَّة النحوية بدءاً من عصر الخليل وانتهاءً بالقرن السابع فإنَّ الفترة التي توسّع فيها التعليل، وأصبح يتناول كلَّ جزئيات الدرس النحوي كانت من القرن الرابع وحتى القرن السابع ،تلك الفترة كانت تمثِّل أهمَّ مرحلتين من مراحل تطور العلة النحوية ؛**وهما:مرحلة النضج والازدهار ومرحلة المراجعة والاستقرار** ؛ففي المرحلة الأولى بادر النحاة إلى البحث في أنواع العلة و أصولها ،وظهرت المؤلّفات التي تعنى بتقسيم العلة ،وأصبح البحث في العِلَّة وعِلَّة العِلَّة وعِلَّة عِلَّة العِلَّة من أولويات النحاة ، الأمر الذي أدّى بدوره إلى بروز سمة **(الجدل النحوي)**[1] في التعليل ،تلك السمة كانت قد ظهرت بوادرها الأولى عند **(أبي القاسم الزجّاجي)**[2] عندما قسّم العلل إلى تعليميّةٍ وقياسيّةٍ وجدليّةٍ نظريّةٍ ،ثمّ جاء ابن الأنباري ،وأصبح رائد عصره في مسائل الجدل النحوي ؛ ففي كتابه **(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)** برز الجدل النحوي فيه بصورةِ مسائلَ خلافيةٍ بين البصريين والكوفيين ،وقام بمناقشة تلك المسائل والترجيح بين الفريقين ،وفي كتابه **(أسرار العربية)** كان الجدل النحوي بارزاً فيه من خلال تطبيقه لأنواع العلل:التعليميّة والقياسيّة والجدليّة ،ومناقشته العللَ الجدلية ،فلم يترك مسألةً نحويّةً دون تعليلٍ وجدلٍ نحويٍّ تتجلّى مظاهره من خلال عبارته المتكررة :(فإنْ قيلَ) بعد تعليله المسألةَ النحويّة ، وهذا ما سنراه في المسائل التطبيقية.

---

[1] :الجدل النحوي في اصطلاح النحويين هو :((دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحُجَّةٍ أو شبهةٍ ،أو يقصد به تصحيح كلامه ،وهو الخصومة في الحقيقة)).الجرجاني ،علي بن محمد ،التعريفات ،تح:إبراهيم الابياري ، دار الريان للتراث ،ورقمه في الكتاب (482) ، ص102 .وهو عند ابن الأنباري :الاعتراض على أصول النحو من النقل والقياس واستصحاب الحال ، يقول ((وأمّا الاعتراض على كلِّ أصلٍ من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفنِّ الجدل)).ابن الأنباري ،عبد الرحمن ، الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو ،تح:سعيد الأفغاني ،دار الفكر،ط1 ،دمشق ،1957م ،ص 143 .

[2]:هو عبد الرحمن بن إسحاق ،ويُعرف بالزّجّاجي أبي القاسم،ترجمته في القفطي، جمال الدين ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة، 1986م،ج2 ،ص160.

و إذا انتقلنا إلى **المرحلة الأخرى(مرحلة المراجعة والاستقرار)** من تلك الفترة فإنّنا نجد كتاب (شرح المفصّل للزمخشري)لابن يعيش مادّةً غنيّةً بجمع العلل والترجيح بينها فضلاً عن بروز سمة الجدل النحوي في التعليل من خلال عرضه للمسائل الخلافيّة ومناقشتها ومناقشة العلل الجدلية ؛فبعد أن يورد نصَّ **(الزمخشري)**[3] ،ويوضّح الغامض ،ويضرب الأمثلة يكرّر عبارته المشهورة في كلّ الكتاب(فإنْ قيلَ) ،كما وجدنا ذلك عند ابن الأنباري.

وانطلاقاً من ذلك فقد آثرت أن تكون تلك الدراسة محصورةً في هذين العالمَين؛ لما وجدت عندهما من مادّةٍ أساسيّةٍ للتأصيل النحوي والجدل ومناقشة العلل الجدلية ،وطبّقتُ ذلك على بابٍ من أبواب النحو العربي ، وهو (باب البناء والإعراب)، وحاولت فيه الموازنة بين تعليل العالمين .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى بيان ما جاء عن ابن الأنباري وابن يعيش في تعليل المبني والمعرب من الأسماء والأفعال وإلى بيان الاختلاف والتوافق في الطرائق التعليلية وفي أنواع العلل المستخدمة ، كما يثير البحث جملةً من التساؤلات : أكان ابن الأنباري مقلِّداً في تعليله للسابقين أم كان مجدِّداً في بعض المسائل ؟ أكان ابن يعيش مقلِّداً لابن الأنباري أم كان مجدِّداً أم كان متفرّداً برأيه ؟

حدود البحث :

تناولت هذه الدراسة ما جاء عند **ابن الأنباري** في كتابيه: **(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)** و**(أسرار العربية)** وعند **ابن يعيش** في كتابه **(شرح المفصّل)** ؛فيما يخصُّ التعليل النحوي في مسائل البناء والإعراب

الدراسات السابقة :

لم أعثر على دراسةٍ جمعت بين هذين العالمين بنحوٍ مباشرٍ ، وقد عثرت على دراساتٍ متفرّقةٍ تتناول التعليل بنحوٍ عامٍّ عند كلِّ عالمٍ على حده، واعتمدت عليها: **الدراسة الأولى**

---

[3] : هو :أبو القاسم محمودُ بنُ عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي، ترجمته في : الذهبي، شمس الدين ،سير أعلام النبلاء ، ، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط2 ، مؤسّسة الرسالة ،بيروت ، لبنان 1984،م ج20 ، ص151 .

هي بعنوان : تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصَّل ،الباحث : حسين مصطفى حسين غوانمة ، إشراف : الأستاذ الدكتور : علي توفيق الحمد ، جامعة اليرموك ، 2006م ، رسالة دكتوراه .

الدراسة الثانية:العلَّة النحوية عند ابن الأنباري: الباحث: إبراهيم عبد الفتاح المجالي ،جامعة مؤتة ،2006م ، الأردن ، رسالة ماجستير. **الدراسة الثالثة:التعليل النحوي عند ابن يعيش:**الباحث :جاسم فريح دايخ ،جامعة القادسية ،العراق،2007م، رسالة ماجستير. **الدراسة الرابعة: التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري:** الباحثة : عفاف محمد فالح المقابلة ، إشراف : أ.د. نهاد الموسى ، جامعة اليرموك ، 2015م ، رسالة دكتوراه.

وقد تناولت تلك الدراسات التعليل بنحوٍ عامٍّ عند كلٍّ من ابن الأنباري وابن يعيش دون الجمع والموازنة بينهما .

منهج البحث :يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي في رصد المادة ودراستها وتحليلها اعتماداً على ما جاء عند النحاة بنحوٍ عامٍّ وعند ابن الأنباري وابن يعيش بنحوٍ خاصٍّ، ويعتمد أيضاً على المنهج المقارن من خلال رصد الظواهر النحوية عند العالِمَين وإجراء مقارنةٍ بينهما في تعليل تلك الظواهر النحوية.

أولاً :الإعراب والبناء لغةً واصطلاحاً :

الإعراب في اللغة :

جاء في لسان العرب: ((وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة؛ يقال: أعْرَبَ عنه لسانه ،وعرَّب أي أبانَ وأفصحَ، وأَعربَ عن الرجل: بَيَّنَ عنه، وعرَّب عنه: تكلَّم بحُجَّته..... وإنّما سُمِّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه)).[1]

[1] : ابن منظور ،أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب ، دار صادر ،بيروت، مادة (ع ر ب).

الإعراب اصطلاحاً:

بدأ النحاة في وضع الدلالة الاصطلاحية للإعراب بعد أن جاء **(سيبويه)**[2] وكانوا في البدء قد اعتمدوا على جانب المعنى في حدِّهم الاصطلاحي ؛ فالإعراب: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستُبهم أحدهما من صاحبه)).[3]

وبعد القرن الرابع أخذ الحدُّ الاصطلاحيُّ للإعراب يتجه نحو الناحية الشكلية من حيث التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات نتيجة تأثّرها بالعوامل ؛**فحدُّه الاصطلاحيُّ عند ابن الأنباري** :((هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل)).[4]

أمّا حدُّه عند ابن يعيش فإنَّه يرتكز على جانب المعنى أولاً والشكل ثانياً؛يقول في حدِّه :((الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوَّلها ، ألا ترى أنَّك لو قلت :ضرب زيدٌعمرو بالسكون من غير إعرابٍ لم يُعلم الفاعل من المفعول)).[5]

وفيما يخصُّ علامات الإعراب: جاء في أسرار العربية **لابن الأنباري** أنَّ الإعراب بالحركات هو الأصل ، والإعراب بالحروف فرعٌ عليه، وعلَّل ذلك بعِلَّة الأصل ؛ فقد ذكر أنَّ الإعراب بالحروف واقعٌ في الأسماء الستة والمثنى والجمع ، فالمثنى والجمع – مثلاً –فرعٌ على المفرد الذي هو الأصل ، وأُعطي الأصلُ للأصل ، فأخذت الحركات صفة الأصالة من اختصاصها بإعراب الاسم المفرد .[6]

---

[2] :هو عمرو بن عثمان بن قنْبَر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلّة بن جَلْد بن مالك بن أُدد ، ترجمته في:الزبيدي ، أبو بكر ،طبقات النحويين واللغويين ، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 ، دار المعارف، 1984م،ص 66.

[3] : ابن جني ، عثمان، الخصائص، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج1، ص35.

[4] : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ،تح:محمد بهجت البيطار ، دمشق ،1957م ، ص21.

[5]: ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري ،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إيميل يعقوب ،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، 2001م ،، ج1،ص 196.

[6] : ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ، ص48.

وذهب **ابن يعيش** المذهبَ نفسَه ؛ قال : ((اعلم أنَّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرعٌ عليها)).[1]**ولكنَّه توسَّع في ذكر العِلَّة التي أصبحت بموجبها حركات الإعراب أصلاً ؛ فقد ذكر وجهين :**[2] **أحدهما** : أنَّه عندما كانت وظيفة الإعراب وظيفةً معنويةً كانت الحركات أولى ؛ لأنَّها أقلُّ وأخفُّ ، وبها يتحقَّق الغرض ، فكثُر استخدامها من دون غيرها ، وقُدِّرَ غيرُها بها ، ولم تُقدَّر هي به ،فالعلَّة علَّةٌ صوتيةٌ، مدارها الخفَّة ((لجأ إليها الاستعمال اللغوي فراراً من الجهد العضلي الثقيل ،وقد جُعلت حديثاً تحت قانون الاقتصاد اللغوي)).[3] وعلَّة إيثار الخفَّة وكراهة الثقل من أكثر العلل دوراناً في كتب النحاة ، وهي مرتبطةٌ بما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي؛ فالمتكلم يحاول أن يُوصِل ما في ذهنه مع أقلِّ جهد.[4]

ثانيهما : أنَّه عندما كانت الحاجة إلى علاماتٍ تدلُّ على المعاني ، وتفرِّق بينها ،وكان الكلام مركَّباً من الحروف وَجُب أن تكون العلامات غير الحروف ؛ لأنَّ العلامة غيرُ المعلَّم كالطراز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ؛ هذا هو القياس ، ولكنَّهم أعربوا بعض الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه ، وذلك في مواضع ، منها : الأسماء الستة المعتلَّة ، إذا كانت مضافةً ، ومنها (كلا) ، ومنها التثنية والجمع السالم.

ومختصر العلَّة في ذلك علَّة المخالفة بين الحروف والحركات ؛فالحروف تشكِّل الكلام ،والحركات مخالفةٌ للحروف ،فكانت الحركات علامات إعراب لا الحروف.[5]

البناء في اللغة: جاء في لسان العرب : ((والبناء : لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل ، وكأنّهم إنّما سمّوه بناءً ؛ لأنّه لزم ضرباً واحداً ، فلم يتغيّر تغيُّرَ الإعراب ، سُمّي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكانٍ إلى غيره)).[6]

---

[1] : ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري ، ج1 ، ص152.

[2] :ينظر :المصدر السابق ، ج1 ، ص 152 153 .

[3] : غوانمة، حسين مصطفى، تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، إشراف : أ. د. علي توفيق الحمد ، جامعة اليرموك ، 2006م ، ص25 ، رسالة دكتوراه

[4] :ينظر: حلواني ، محمد خير، أصول النحو العربي، ط2 ، دار الأطلسي ، 1983م ، ص 114 .

[5] :ينظر: غوانمة، حسين مصطفى، تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، ص 25 .

[6] : ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، مادة (ب ن ي)

البناء في اصطلاح النحاة: ((وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل)).[7]

وإذا وصلنا إلى **ابن الأنباري** فإنَّنا نجده على خطى سابقيه من النحاة في حدِّه للبناء ؛ إذ يقول : ((وأما البناء فحدُّه لزوم أواخر الكلم بحركةٍ وسكونٍ)).[8]وقال ابن يعيش في حدِّ البناء : ((لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل)).[9]

ثانياً :ابن الأنباري وكتابه أسرار العربية :

ترجمته:هو عبد الرحمن بنُ محمد بن عبدالله بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات الملقَّب بالكمال النحوي ، سكن في بغداد من صباه ،إلى أن تُوفِّي بها ، وُلِدَ سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، وتوفي سنة سبعٍ وسبعين وخمسمائة .[1]

درس الفقه على يد ابن الرزّاز بالمدرسة النظامية ، وقرأ النحو على يد أبي السعادات ابن الشجري، وقرأ اللغة على يد الشيخ أبي منصور الجواليقي ، ودرّس النحو في المدرسة النظامية مدّةً طويلةً، ثمَّ انقطع في منزله مشتغلاً بالعلم والعبادة ، واشتُهرت تصانيفُه ، وظهرت مؤلّفاتُه ، وتردّد الطلبة إليه وأخذوا عنه .[2]

ويُعدُّ كتابه (أسرار العربية)من أهمِّ الكتب التي عُنيت بالتعليل النحوي ،فقد جاء في أربعةٍ وستين باباً ،تناولت أبوابه العلل النحوية، وعلّل تسمية الكثير من المصطلحات النحوية وتسمية الحركات ،والدارس لهذا الكتاب يجد أنَّ ابن الأنباري في منتهى الذكاء والعبقرية في طريقة تعليله للمسائل النحوية؛إذ إنّه يولّد السؤال ،ويجيب عنه بطريقةٍ تعليليةٍ مختصرةٍ، وهذا الاختصار في التعليل جعله في غاية السهولة للدارسين ،وهذا ماسنجده في تناولنا لبعض أحكام الإعراب والبناء عنده.

---

(7) : ابن جني ، عثمان، الخصائص،ج1 ،ص37

(8) : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ، ص19

(9) : ابن يعيش موفق الدين،شرح المفصل ، ج2، ص285

(1) : يُنظر: القفطي، جمال الدين ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2 ، ص169.

(2) : يُنظر : المصدر السابق ، ج2 ، ص170.

أحكام الإعراب والبناء عند ابن الأنباري:ذكر ابن الأنباري في تناوله لباب الإعراب والبناء جميع الأحكام التعليلية المتعلِّقة بهذا الباب ؛فقد بدأ بتعليل تسمية الإعراب والبناء، وانتقل إلى الحديث عن حركاتهما ،ثمَّ انتقل إلى الحديث عن الأحكام التعليلية المتعلِّقة بالمعرب والمبني ،وعرَّف المُعرَب بقوله: ((أمّا المُعرَب فهو ما تغيّر آخره بتغيُّر العامل فيه لفظاً أو محلّاً)).[3]

والمعرَب عنده على ضربين :[4] اسمٌ متمكِّنٌ وفعلٌ مضارعٌ ؛ فالاسم المتمكِّن مالم يشابه الحرف ، ولم يتضمَّن معناه ، والفعل المضارع ما كانت في أوَّله إحدى الزوائد الأربع : (الهمزة والنون والتاء والياء).

وانتقل إلى حدّ الاسم المبني بقوله:((و أمّا المبنيُّ فهو ضدُّ المُعرَب ،وهو ما لم يتغيّر آخره بتغيُّر العامل فيه)).[5]

والمبنيُّ عنده على ضربين:[6] الاسم غير المتمكِّن والفعل غير المضارع ، والاسم غير المتمكِن ما شابه الحرف وتضمّن معناه كما في (مَنْ وكمْ وكيفَ و أينَ) ، والفعل غير المضارع كالماضي والأمر .

وعلَّل ابن الأنباري الإعراب في الأسماء والبناء في الأفعال والحروف **بعِلَّة الأصل** ؛ قال في كتابه أسرار العربية : ((الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك لأنَّ الأسماء تتضمَّن معاني مختلفةً نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو قلت : ماأحسنَ زيداً ! لكنت متعجِّباً ، ولو قلت : ما أحسنَ زيدٌ؛ لكنت نافياً ، ولو قلت : ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهماً ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجُّبُ بالنفي والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الالتباس واجب)).[1]

وسنتناول بعض المسائل المتصلة بعلَّة الإعراب والبناء عند ابن الأنباري:

---

[3] : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية،ص22 .

[4] : ينظر: المصدر السابق ، ص22

[5] :المصدر نفسه، ص 29 .

[6] : ينظر : نفسه ، ص29

[1] : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص24-25 .

ففي مسألة إعراب الفعل المضارع وبنائه: أجمع النحاة على أنَّ الفعل المضارع مخالفٌ لأصل البناء ، وجاء معرباً لمشابهته الاسم ، وهذا ما أقرَّه سيبويه[2] ، وتابعه **المبرِّد**[3] في المقتضب[4] **وابن السراج**[5] في كتابه الأصول[6] وغيرهم من البصريين ، وخالفهم الكوفيون في علَّة الإعراب .

وأوجه شبه المضارع بالاسم هي :**الأول** :[7] هو أنَّه يكون شائعاً بين الزمانين الحال والاستقبال ؛ فعند القول : يقوم زيدٌ ؛ أي فهو في حال قيام ، ويصلح للاستقبال ؛ أي يقوم غداً ، فإذا دخلته السين أو سوف أخلصتاه للاستقبال وقصرتاه بعد أن كان شائعاً على مخصوصٍ ، فكان ذلك كالاسم النكرة ؛ فيكون مشتركاً بين أشخاص النوع شائعاً فيها،فإذا أردنا إخلاصه، ليتخصَّص أدخلنا عليه الألف واللام كمافي:(رجل) يصبح:(الرجل).

الثاني : هو أنَّ الفعل المضارع إذا وقع خبراً تدخل اللام عليه ؛ كقولنا : (إنَّ زيداً ليذهب) ، كما تدخل اللام على الاسم في قولنا : (إنَّ زيداً لذاهب) .[8]**الثالث** : هو أنَّ الفعل يقع موقع الاسم فيكون صفةً كما في : (مررت برجلٍ يقوم) ، ويكون خبراً كما في :(إنَّ زيداً يقوم)،والتقدير:(مررت برجلٍ قائمٍ) ، و(إنَّ زيداً قائمٌ).[9]

---

[2] :سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح :عبد السلام هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج1 ، ص14 .

[3] :هو أبو العبَّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصريُّ النحويُّ الأخباريُّ صاحب(الكامل) ،ترجمته في : الذهبي، شمس الدين ،سير أعلام النبلاء ، ج13 ، ص 576 .

[4]:ينظر:المبرِّد ، محمد بن يزيد، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 ،القاهرة، 1994م، ج2 ، ص1 .

[5]:هو أبو بكر محمد بن السَّرى السَّراج، ترجمته في : الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص112 .

[6] : ينظر:ابن السراج،أبو بكر محمد بن سهل،الأصول في النحو،تح :د.عبد الحسين الفتلي،ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت،ج2، 1996م ،ص146

[7] : ينظر : ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تح : علي حيدر ، دمشق ، 1972م ، ص22، و السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه ، ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2008م ج1 ، ص28 .

[8] : ينظر : السيرافي ، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج1 ، ص28 .

[9] : ينظر : المصدر السابق، ج1 ، ص28 .

ما جاء عند ابن الانباري : علَّل ابن الأنباري إعراب المضارع بعلَّة المشابهة للاسم أيضاً ،وذكر ما ذكره السيرافي **وابن الخشاب [10][1]**

في أوجه المشابهة بينهما ؛ بأنَّ الاسم يكون شائعاً فيتخصَّص، كما أنَّ المضارع يكون شائعاً فيتخصَّص ، وأنَّ المضارع تدخل عليه لام الابتداء،والاسم أيضاً تدخل عليه هذه اللام،وأنَّ المضارع يقع موقع الاسم في الصفة .[1]

وأضاف ابن الانباري وجهين من أوجه المشابهة بينهما:[2]

الأول : هو أنَّ الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة ؛ فالاسم (العين) يُطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وغير ذلك .

الثاني : هو أنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ؛ فالفعل (يضرِب) على وزن ضارب في حركاته وسكونه .

أمّا مسألة بناء الفعل المضارع فلم يتعرّض إليها ابن الأنباري.

مسألة إعراب الأسماء الستة:وهي مسألةٌ خلافيةٌ بين البصريين والكوفيين ؛فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأسماء الستة المعتلَّة :(أبوك ،أخوك،حموك ،هنوك، فوك، ذو مالٍ) معربةٌ من مكانين ؛ففي حالة الإفراد تكون معربةً بالضمة والفتحة والكسرة، وتكون هذه العلامات علامات إعرابٍ لها مع الحروف عند إضافتها، فالضمَّة والواو علامةٌ للرفع ، والفتحة والألف علامةٌ للنصب ،والكسرة والياء علامةٌ للجر.

وذهب البصريون إلى أنّها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ ،والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ؛لأنّ الإعراب إنّما دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وهذا يتحقَّق بإعرابٍ واحدٍ ،فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛لأنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر.[3]

---

[10][1] : هو أبو محمد عبد الله بنُ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بنِ نصرٍ البغداديُّ ابنُ الخشَّاب، :ترجمته في: : الذهبي، شمس الدين ،سير أعلام النبلاء ، ج20 ، ص523 .

[1] : ينظر : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص26-27

[2] : ينظر : المصدر السابق ، ص27

[3] :ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : جودة مبروك محمد مبروك ، ط1 ، 2002م ، ص13 16.

وقد أبطل ابن الأنباري رأي الكوفيين وحجَّتَهم ؛ بأنَّ الحركات (الضمَّة والفتحة والكسرة تكون حركات إعرابٍ في حال الإفراد وفي حال الإضافة ، وعلَّل ذلك بأنَّ حرف الإعراب في حال الإفراد هو (الباء) من كلمة (أبٌ) ؛ لأنَّ (اللام) التي هي (الواو) من (أبو) لما حُذفت من آخر الكلمة صارت العين (التي هي الباء) بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة ، فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، أمَّا في حال الإضافة فإنَّ حرف العلَّة هو حرف الإعراب ؛لأنَّهم لمّا أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللام في الإضافة ؛ليدلُّوا على أنَّه من شأنهم الإعراب بالحروف توطئةً لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلَّة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأنَّ حركات الإعراب لاتكون في حشو الكلمة.[4] فابن الأنباري يُبطل حجَّة الكوفيين القائلة بأنَّ تغيُّر الحركات على الباء مثلاً في كلمة (أبٌ) في حالة الرفع والنصب والجرِّ يدلُّ على أنَّها حركات إعراب ؛لأنَّ هذا التغيُّر إنَّما جاء توطئةً للحروف التي بعدها ؛ لأنَّها من جنسها ،فمثلاً ضمة الميم في جمع المذكر السالم (مسلمون ، مسلمين) تتغير إلى الكسرة في حالة النصب والجر ، وهذا ليس بإعراب وإنَّما جُعلت الضمة توطئةً للواو ، والكسرة توطئةً للياء.[1]

ويعود ابن الأنباري ، ويوضِّح بنحوٍ مفصَّلٍ العلَّة التي أوجبت إعراب الأسماء الستة بالحروف ، ويوضِّح المقصود بالتوطئة التي قصدها ؛ فيشير إلى أنَّ إعرابها بالحروف جاء توطئةً لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها ؛ لأنَّ منها ماتغلب عليه الإضافة كما في(أبوك،أخوك ،حموك، هنوك) ، ومنها ما تلزمه الإضافة كما في (فوك ، ذو مالٍ) ،والإضافة فرعٌ على الإفراد ، كما أنَّ التثنية والجمع فرعٌ على المفرد ، فلما وُجِدت المشابهة بينهما من هذا الوجه أقاموا كلَّ حرفٍ مقام ما يجانسه من الحركات ، فالواو للرفع ،والألف للنصب ،والياء للجر.[2]

---

[4] :ينظر:المصدر السابق ،ص22 23.

[1] :ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،ص23 24 .

[2] : ينظر : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية،ص 43 44.

فابن الأنباري يعلِّل هذا الإعراب بالحروف بعلَّة المشابهة بين هذه الأسماء الستة والأسماء المثناة والمجموعة، ووجه الشبه هو أنَّ الإضافة في الأسماء الستة فرعٌ ،والإفراد أصلٌ ،كما أنَّ التثنية والجمع فرعٌ ، والإفراد أصلٌ.

وقد عارض بعض الدارسين ماجاء به ابن الأنباري ، وعدَّ الإعراب بالحركات الطويلة (الحروف) هو سلوكٌ ساميٌّ قديمٌ ؛ بمعنى أنَّه أصلٌ احتُفِظ به في هذه الكلمات التي تُعدُّ من العناصر اللغوية الموغلة في القدم ، فليس إعرابها بالحركات الطويلة توطئةً لإعراب المثنى والجمع ،وإنَّما هو أصلٌ احتفظت به العربية ضمن ما احتفظت به من معالم اللغة السامية.[3] ولا يمكننا إنكار الأصول التي احتفظت بها العربية من اللغات السامية ، والأصل الأبرز الذي تميَّزت به هو الإعراب ، فالعربية لغةٌ معرَبةٌ، وحركات الإعراب الأصليه إنَّما جاءت من وضع النحاة ،وكان أبو **الأسود الدؤلي**[4] أوَّل من أطلق عليها نقط الإعراب ، ثم جاء **الخليل بن أحمد الفراهيدي**[5] ، وسمَّاها الحركات الإعرابية ، واكتشف التقارب الكبير بينها وبين أحرف العلة ، نقل عنه سيبويه :((وزعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد ...فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو)).[6]

وفي مسألة إعراب المنادى وبنائه: يدخل المنادى ضمن قسمي الإعراب والبناء ؛ فالمنصوص عليه عند النحاة أنَّ المنادى يقسم إلى قسمين :[7]

المنادى المبني : ويشمل المفرد العلم والمنادى النكرة المقصودة .**المنادى المعرب** : ويشمل المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة .

---

[3]: ينظر :الشايب ، فوزي حسن ،إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره ، مجلة جامعة الملك سعود ، م10 ،الآداب (2) ، 1998م ، ص328

[4] :هو :أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن حُلَيس ابن نُفاثة بن عدي بن الّديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ترجمته في:الزبيدي ، أبو بكر ،طبقات النحويين واللغويين ، ص21

[5] :هو :الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، ترجمته في: القفطي، جمال الدين ،إنباه الرواة على أنباه النحاة،ج1 ، ص 376 .

[6]: سيبويه، عمرو بن عثمان،الكتاب،ج4 ، ص 241 242

[7] : ينظر: الأشموني، أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1955م ، ص444

وكان التقسيم العام للمنادى المفرد عند النحاة لا يخلو من أن يكون معرفةً أو نكرةً ؛ **فالنكرة** باقيةٌ على أصلها في النصب بحرف النداء ؛ لأنَّ المنادى مفعول ، وحرف النداء نائبٌ عن الفعل ، **والمعرفة** : أي المنادى المفرد المعرفة منه ما يكون معرَّفا قبل النداء ، وهذا المقصود فيه : (المنادى المفرد العلم)، ومنه ما يكون معرَّفاً عند دخول (ياء) النداء ، فيكون معرَّفاً بالنداء ،كما في : (يا رجلُ) ، وهذا المقصود فيه :(المنادى النكرة المقصودة) .[1]

ما جاء عند ابن الأنباري : ذكر ابن الأنباري العلَّة في بناء المفرد المعرفة ما ذكره سيبويه والسيرافي وابن السراج في أنَّه بُني لمشابهته لكاف الخطاب وللأصوات ، **ولكنَّه فصَّل في أوجه الشبه التي تجمع بينهما** ؛ فكاف الخطاب : فيها معنى الخطاب ، وفيها التعريف والإفراد ، والمنادى المفرد المعرفة أيضاً كذلك ، كما أنَّه أشبه الأصوات ؛لأنَّه صار غايةً ينقطع عندها الصوت .[2] وينتقل ابن الأنباري إلى تعليل البناء على حركةٍ وتعليل اختيار الضم ، مطبِّقاً في ذلك للعلل الثواني والثوالث؛ فيعلِّل بناءه على حركة **بعلَّة التفضيل** على ما بُني وليس له حالةُ تمكُّنٍ ؛ لأنَّ المنادى المفرد المعرفة متمكِّنٌ قبل النداء .[3]والمعلوم أنَّ المبنيَّ ضربان:[4] لازمٌ وعارضٌ؛**فاللازم** :ما تضمّن معنى الحرف كأينَ ومتى وكيف... أي يكون في الأسماء غير المتمكِّنة ،**والعارض**:أي يكون الاسم المبني في الحقيقة مُعرَباً ،وحقُّه الإعراب ، ولكنّ البناء عرض له لوجود مانعٍ أو عِلّةٍ ،أي يكون في الأسماء المتمكِّنة ، وهذا ما قصده ابن الأنباري ؛ فالمنادى المفرد المعرفة في غير النداء هو معربٌ ، ولكنَّ البناء عرض له لعلَّة المشابهة كما ذُكر سابقاً .

أمَّا تعليل اختيار الضم في بنائه دون غيره من الحركات فقد أضاف ابن الأنباري على ماذكره السيرافي وجهين ، وعلَّل ذلك الاختيار بثلاثة أوجه :[5]

---

[1] : ينظر : ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، ص192

[2] : ينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن ،أسرار العربية، ص224

[3] : ينظر : المصدر السابق ، ص224

[4] : ينظر :المطرزي،أبو الفتح ،ناصر الدين ،المصباح في علم النحو،تح: د.عبد الحميد السيد طلب ،ط1،مكتبة الشباب بالمنيرة ، القاهرة ،ص55

[5] : ينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن ،أسرار العربية، ص224-225

الأول : هو أنَّه لو بُني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس (بالمضاف إلى النفس)* فعندما بطل هذا وذاك ، تعيَّن بناؤه على الضم ، **والعلَّة في ذلك علَّة أمن اللبس** .

الثاني : بني على الضمِّ فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنَّه إن كان المضاف (المنادى) مضافاً إلى النفس (أي ياء المتكلم) كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غير ياء المتكلم كان مفتوحاً ، فبُني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنَّ الضم لا يدخل المضاف ، **والعلَّة في ذلك علَّة الفرق**

الثالث : بُني على الضم تشبيهاً له بالغايات كـ (قبلُ وبعدُ) ، ووجه الشبه هو أنَّ المنادى غايةٌ يتمُّ بها الكلام ، وينقطع عندها ، والغايات كذلك .فالذي أضافه ابن الأنباري على ما ذكره السيرافي هما الوجهان الأول والثاني .

ويعلِّل ابن الأنباري إعراب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة بعلَّة الأصل ؛ لأنَّ الأصل في كلِّ منادى أن يكون منصوباً ؛ لأنَّه مفعول ، ولكنَّه عرضه عارضٌ في المنادى المفرد المعرفة ، فأوجب بناءه ، وبقي المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة على الأصل .[1] وكان ابن السراج قد علَّل إعرابهما بالعلَّة نفسها[2] ، وذكر ابن الخشاب العلَّة نفسَها في تعليل المنادى النكرة غير المقصودة ، وكان قد علَّل إعراب المنادى المضاف بالنصب **بعلَّة (التعرُّف أو التخصُّص بالمضاف إليه)** ؛ فالمنادى (المضاف) لم يقع الموقع الذي أوجب بناء المفرد المعرفة ؛ لأنَّه معرَّفٌ بالمضاف إليه أو متخصَّص به ، فلم يقع موقع المضمر .[3] ويعود ابن الأنباري من جديد ويضيف وجوهاً أخرى على ما ذهب إليه في إعراب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة ، فيذكر ما ذكره ابن الخشاب في عِلَّة إعراب المنادى المضاف ، وأنَّ النكرة غير المقصودة بعيدة الشبه من أسماء الخطاب ، ويضيف وجهاً آخر على ما ذكره ابن الخشَّاب ؛ وهو أنَّه حتى ولو وقع المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة موقع أسماء الخطاب ، إلَّا أنَّ

* المقصود : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(1) : ينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن ،أسرار العربية، ص226

(2) : ينظر : ابن السراج،أبو بكر محمد بن سهل،الأصول في النحو، ج1 ، ص332-333

(3) : ينظر: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، ص191-193

البناء لا يمكن أن يكون جائزاً ؛ فالمضاف إليه حلَّ محلَّ التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء ؛ فعندما حلَّ المضاف إليه محلَّ التنوين منعَ البناء في المضاف . وأمَّا فيما يتعلَّق بالنكرة غير المقصودة فنُصبَت **لعلَّة (الفرق)**؛ أي للتفريق بينها وبين النكرة (المقصودة) ، وكانت هذه النكرة المقصودة الأَوْلى بالتغيير ؛ لأنّها هي التي خرجت عن بابها ؛ أي خرجت عن أصلها في الإعراب إلى البناء .[4]

وفي مسألة فعل الأمر بين البناء والإعراب : نقل ابن الأنباري تلك المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين ؛ فالبصريون اتفقوا على بنائه ، والكوفيون على إعرابه .[5] **أمَّا حجج البصريين فهي :**[6] **الأولى** : هي أنَّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيةً ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وما أُعرب من الأفعال ، أو ما بُني منها على فتحه ؛ فإنَّما كان ذلك للمشابهة ما بينه وبين الأسماء ، ولا توجد مشابهةٌ ما بين فعل الامر والأسماء ، فبقي على أصله في البناء .

الثانية : هي أنَّ فعل الأمر محمولٌ على أسماء الأفعال التي نابت عن فعل الأمر ، كما في نَزالِ وتَراكِ ومَناعِ فهذه الألفاظ نابت عن : انزِلْ واترُكْ وامنعْ . **أمَّا حُجج الكوفيين فهي :**[7]

الأولى : هي أنَّ الأصل في الأمر (افعلْ) هو (لِتفعَلْ) ، كما في قولهم للأمر الغائب : (لِيفعَل) ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى :﴿ فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾(**يونس 58)** .

الثانية : الدليل على أنَّه معربٌ مجزومٌ هو أنَّ فعل النهي معربٌ مجزومٌ ، نحو قولنا : (لا تفعلْ) ، فكذلك فعل الأمر في (افعَلْ) ؛ لأنَّ الأمر ضدُّ النهي ، وهم يحملون الشيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره.

الثالثة : الدليل على أنَّه معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ هو أنَّه يقال في المعتل : (اغزُ وارمِ واخشَ) ، فتحذف الواو والياء والألف ، وتحذف أيضاً في (لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم

---

[4] : ينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن ،أسرار العربية، ص227 –228

[5] : ينظر : ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ص414

[6] : ينظر : المصدر السابق ، ص421

[7] : ينظر :نفسه، ص414 –416

يخشَ) بحذف حرف العلة ، فدلَّ ذلك على أنَّه مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ . وردَّ ابن الانباري ما احتجَّ به الكوفيون في **الحجَّة الأولى** ؛ بأنَّ ذلك فاسدٌ ؛ فلو كان الأمر متعلِّقاً بالحذف لكثرة الاستعمال لوجب أن يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله دون مالا يكثر استعمالُه ، فهناك ألفاظٌ فيها حذفٌ ، ولا يكثر استعمالُها ، كما في قولهم : (احرَ نَجمَ).[1]

وفي الحجة الثانية : ذكر ابن الأنباري أنَّ ما قاله الكوفيون فاسدٌ ؛ ذلك أنَّ فعل النهي في أوَّله حرف المضارعة ، هذا الحرف أوجب المشابهة بالاسم ، فاستحقَّ الإعراب ، أمَّا فعل الأمر فليس في أوَّله حرف المضارعة ، فبقي على أصله في البناء .وردَّ ابن الأنباري حجَّة الكوفيين الثالثة ؛ ذلك أنَّ تلك الأحرف المحذوفة (الواو والياء والألف) في قولهم : (اغزُ ، ارمِ ، اخشَ) إنَّما حُذفت للبناء لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع على الأصل .[2] بمعنى أنَّ فعل الأمر الصحيح (افعل) البناء فيه أصل ، وفعل الأمر المعتل كما في (اغزُ ، ارمِ ، اخشَ) فرعٌ ، فحُمل الفرع على الأصل في البناء .

ثالثاً:ابن يعيش وكتابه شرح المفصّل:

هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي ابن المفضّل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفَّق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش.[3]وُلد سنة ثلاثٍ وخمسين وخمسمائةٍ بحلبَ ، وقرأ النحو على يد فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري [4] .

أمّا كتابه شرح المفصّل فهو كتابٌ في النحو ،يشرح كتاب (المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري)،ويعدُّ كتابه موسوعةً حقيقيّةً في علم النحو ،حاول فيه ابن يعيش أن يكشف كلّ ما هو غامضٌ في كلام الزمخشري ،فكان في موقع الناقد والمحلِّل والشارح والمحقِّق

---

[1] : اجتمع من قولهم : حرجمتُ الإبلَ ، فاحرنجمت إذا رددت بعضها على بعض ، ينظر : ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ، ص 320في الهامش

[2] : ينظر : ابن الأنباري ، عبد الرحمن ،أسرار العربية ، ص319 –320

[3] : ينظر: السيوطي، جلال الدين ،بغية الوعاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، مطبعة عيسى الحلبي ، 1965م، ج2، ص351 .

[4]: ينظر : ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،تح : د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م، ج7، ص47–46

،الأمر الذي جعل كتابه يلقى القبول والاهتمام أكثر من باقي الشروح التي تناولت (المفصّل) للزمخشري ،وقد جاء الكتاب في أربعة أقسامٍ:الأسماء والأفعال والحروف والمشترك.

ويتجلّى منهج ابن يعيش في كتابه في أنّه تابع الزمخشري فصلاً فصلاً ؛فبعد أن يورد نصّ الزمخشري يقوم بتحليله وتفصيله ،وأحياناً يقوم بانتقاده ،ويعرض آراء السابقين ،ويناقشها ، ويرجِّح بينها ،ممّا جعل كتابه مادّةً غنيّةً بالجدل النحوي والتعليل ،وهذا ماسنجده في تناولنا لبعض المسائل التطبيقيّة في باب الإعراب والبناء.

أحكام الإعراب والبناء عند ابن يعيش: سار ابن يعيش على نهج الزمخشري في الحديث عن المُعرَب قبل الإعراب ،**وعلّل ذلك تعليلاً عقليّاً** ؛يقول :((وقُدِّم الكلام على المعرب قبل الإعراب ، وإن كان المعرب مشتقاً من الإعراب، والمشتقُّ منه قبل المشتق ؛وذلك من قِبَل أنَّه لمّا كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعرابٍ ، والإعراب لا يقوم بنفسه ، صار المعرب كالمحلّ له ، والإعراب كالعَرَض فيه ، فكما يلزم تقديم المحلِّ على الحال ، كذلك يلزم تقدُّم المعرب على الإعراب)). [1] وكلام ابن يعيش هذا لايُفهم إلّا عندما نورد النصّ الذي أورده في مفهوم المعرب ؛يقول :((والمراد بالمعرب ماكان فيه إعرابٌ، أو قابلاً للإعراب ، وليس المراد منه أن يكون فيه إعرابٌ لامحالةَ ،ألاترى أنّك تقول في (زيد) و(رجل) :إنّهما معربان ، و إنْ لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ ؛ لأنّ الاسم إذا كان وحده مفرّداً من غير ضميمةٍ إليه لم يستحق الإعراب ؛لأنّ الإعراب إنّما يُؤتى به للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوتٍ تصوت به ، فإنْ ركّبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك :(زيدٌ منطلقٌ)،و (قام بكرٌ) فحينئذٍ يستحقُّ الإعراب لإخبارك عنه)) .[2]

فابن يعيش يعلّل المسألة بطريقةٍ عقليّةٍ متفرِّدةٍ ؛ فالكلمة المفردة قابلةٌ للإعراب ؛كما في (زيد) و(رجل) ،ولكنّ الإعراب لا يحدث فيها دون ضمّ كلمةٍ لها ، أي دون وجود عاملٍ ، فعند ذلك تتحقّق الفائدة المرجوة من الإعراب ؛وهي التفريق بين المعاني والإخبار ،

---

[1] : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل ،ج1 ،ص 149

[2] : المصدر السابق ،ج1 ،ص 149

فالمعرب محلٌّ أو مستقرٌّ للإعراب ، والإعراب أمرٌ طارئٌ عليه أو عارضٌ له ، والمحلُّ أو المستقرُّ يُقدَّم على الطارئ أو العارض، فقُدِّم المعرب على الإعراب .

والمعرب عنده ضربان :[3]

الأوّل: مختلفٌ في لفظه ، والاختلاف بادٍ للأسماع، ويكون هذا الاختلاف بحركةٍ أ حرفٍ ؛فالاختلاف بالحركة يكون في كلِّ اسمٍ حرف إعرابه صحيح، والاختلاف بالحرف يكون في ثلاثة مواضع :الأسماء الستة المضافة و(كلا) المضافة إلى الضمير ، والتثنية والجمع .

و ذكر ابن يعيش أنَّ ((القياس في الأسماء أن تكون معربةً كلُّها من قبل أنَّها سماتٌ على مسمَّياتٍ ، وتلك المسمَّيات قد يُسند إليها فعلٌ ، فتكون فاعلةً ، وقد يقع بها فعلٌ ، فتكون مفعولةً ، وقد يضاف إليها غيرُها على سبيل التعريف ، فاستحقَّت الإعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة)).[4] **فالعِلَّة عند ابن الأنباري في إعراب الأسماء قائمةٌ على الأصل، أما عند ابن يعيش فهي قائمةٌ على القياس.**

ثم يذكر أنَّ ما بُني من الأسماء كان بالحمل على ما لا تَمَكُّنَ له من الحروف والأفعال لضربٍ من المناسبة ؛ أي خرج من التمكُّن إلى شبه الحروف أو الأفعال .[5]

وكان ابن الأنباري قد أشار إلى أنَّ التمكُّن في الأسماء هو عدم مشابهة الحرف وتضمُّنه معناه ،ولكنَّ ابن يعيش نراه يضيف معنى آخر للتمكُّن إلى جانب هذين المعنيين ؛ فالمتمكِّن من الأسماء عنده ما يتعاقب عليه التعريف والتنكير ، وأمَّا ما لا تمكَّن له فلا يتعرَّف تنكيره ولا يتنكَّر تعريفه ، فكلمة (رجل) متمكِّنةٌ لتعاقب التنكير والتعريف عليها ، فيقال (رجل) و (الرجل) ، وكلمة (زيد) متمكِّنةٌ ، وقد تتنكَّر عند التثنية ، فيقال : الزيدان ، إذا أريد تعريفها ، أمَّا (هذا) ونحوه فإنَّه غير متمكِّن ؛ لأنَّنا لا نقول : (الهذان) ، وأمَّا (كم) و (كيف) فإنَّهما غير متمكِّنين ؛ لأنَّهما نكرتان لا تتعرَّفان .[1]

---

[3] :ينظر :نفسه، ج1، ص151 152

[4] :نفسه ،ج2 ، ص286

[5] : ينظر: نفسه ، ج2 ، ص286

[1] :ينظر: ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل ،ج2 ،286

وسنتناول المسائل التطبيقية التي أوردناها عند ابن الأنباري ؛ لنبيّن منهج ابن يعيش في التعليل ، ونوازن بينه وبين ما جاء عند ابن الأنباري من ناحية الطريقة التعليليّة و أنواع العلل والتقليد والتجديد والتفرُّد ، وسنأتي على تلك المسائل كما هي مرتّبةٌ عند ابن يعيش:

إعراب الأسماء الستة :فقد كانت مختلفةً عمَّا جاء عند ابن الأنباري ؛ **فقد ذكر علَّة العِوَض** ؛ بمعنى أنَّ هذه الحروف تكون بمنزلة اللام المحذوفة من هذه الأسماء ، يقول: **((**فأمَّا الأسماء الستة المعتلة ، وهي (أخوك) و(أبوك) و(حموك) و(فوك) و(هنوك) و (ذومالٍ)، فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضمير متكلِّم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرُّها بالياء....و إنَّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛لأنَّها أسماء حُذفت لاماتُها في حال إفرادها ، وتضمَّنت معنى الإضافة ،فجُعل إعرابُها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها**))**.[2] فعلَّة العوض هذه مدارها عند ابن يعيش هو أنَّ هذه الأسماء في حالة الإفراد تكون محذوفة اللام كما في :(أبٌ) ، وعندما تُضاف تكون (الواو والياء والألف) عوضاً عن لامها المحذوفة.

وعدَّ ابن يعيش تضمُّن معنى الإضافة بمنزلة المؤثِّر في العلَّة ؛ فدون الإضافة لا تُعرب هذه الأسماء بالحروف ،فالإضافة جزءٌ من العلّة ،ودخولها فيها جعلتها بمنزلة التثنية التي تدلُّ علي شيئين[3] فهذه الأسماء تلزمها الإضافة في المعنى ؛ إذ لا أب و إلا له ابن ، ولزوم الإضافة لها يشبِّهها بالتثنية ؛إذ كان كلَّ واحدٍ منهما أكثر من اسمٍ واحدٍ.[4] **وكان ابن الأنباري قد جعل الإضافة في الأسماء الستة وجهاً من أوجه المشابهة بينها وبين الأسماء المثناة والمجموعة ، بينما جعلها ابن يعيش جزءاً من العلَّة ، وهي التي أوجدتها ؛ فلولا الإضافة لما عادت اللام المحذوفة إلى هذه الأسماء ، وبالتالي يمكن إضافة علَّة الإضافة إلى جانب علَّة العِوَض في إعراب الأسماء الستة بالحروف عند ابن يعيش.**

---

[2] : المصدر السابق ،ج1 ، ص153.

[3] : ينظر : المصدر نفسه ، ج1 ، ص153.

[4] : : ينظر : العُكْبَري، أبو البقاء ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح:د.عبد الرحمن العثيمين،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م ص77

وعرض ابن يعيش مذهب **المازني**[1] بأنَّها معربةٌ بالحركات ، وأنَّ الأحرف الواو والألف والياء هي إشباعٌ حدث عن الحركات ، وهذا كثيرٌ في الشعر ، **وقد أبطل ابن يعيش هذا الرأي** ؛ لأنَّ الإشباع لايكون إلَّا في ضرورة الشعر ،كما عرض حجَّة الكوفيين ، وأبطلها ؛لأنَّ الإعراب أَمارةٌ على المعنى ، وهذا يحصل بعلامةٍ واحدةٍ [2].

ومن المحدثين من أيَّد مذهب المازني ، وانتهى إلى أنَّ هذه الأسماء معربةٌ بالحركات ،ولكنَّ الحركة مُدَّت ، فنشأ عنها ليِنُها ، والدليل أنَّ جميع هذه الأسماء باستثناء(ذو ،فا) وُضعت على حرفين ،الأوَّل حلْقي، وحروف الحلق ضعيفةٌ ، ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات ، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر ،فمُدَّت في هذه الكلمات حركات الإعراب ؛ لتعطي الكلمة حظَّاً من البيان في النطق.[3]

ومعنى ذلك أنَّ الألف والواو والياء ناتجةٌ من مدِّ الحركة المجانسة لكلِّ حرفٍ ، وهذا يتعارض تماماً مع مذهب **الخليل بن أحمد الفراهيدي المذكور سابقاً**[4] ، والقائل بأنَّ الحركات :الفتحة والضمة والكسرة مأخوذةٌ من الألف والواو والياء.

وهكذا نرى أنَّ مدار العلة التي أوجبت إعراب الأسماء الستة بالحروف عند كلٍّ من ابن الأنباري وابن يعيش مختلفٌ ، والأساس الذي قامت عليه العلَّة عند ابن الأنباري هو القياس ، بينما نجد العلَّة عند ابن يعيش قد قامت على التعليل العقلي .

المسألة الثانية :إعراب الفعل المضارع وبناؤه: علَّل ابن يعيش إعراب المضارع بمشابهته للاسم ، وذكر ما ذكره ابن الأنباري من أوجه الشبه بينهما دون الوجهين اللذين أضافهما ابن الأنباري ، فالمضارع عنده شابه الاسم من ثلاثة أوجه :[5] **الأول :** أنَّ المضارع يكون للاستقبال والحال ، وعندما تدخل السين أو سوف يصبح مقتصراً على

---

[1] :هو :أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان ابن ذُهل ،ترجمته في:الزبيدي ، أبو بكر ،طبقات النحويين واللغويين ، ص87 .

[2] : ينظر : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل، ج1 ، ص 153 154.

[3]:ينظر :مصطفى ، إبراهيم ، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ،القاهرة ، 2012م ، ص 70 .

[4] :ينظر في الصفحة العاشرة من هذا البحث.

[5] : ينظر : ابن يعيش،موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص210

المستقبل فقط ، وكذلك الاسم فعندما تدخله (أل)التعريف يصبح مقتصراً على اسمٍ بعينه كما في: (رجل) : (الرجل).

الثاني : وقوع المضارع موقع الاسم في الخبر والصفة كما في : (زيدٌ يضرب)، يقع موقع قولنا : (زيدٌ ضاربٌ) ، فلا فرقَ في المعنى ، وفي قولنا : (هذا رجلٌ يضرب) يقع موقع قولنا : (هذا رجلٌ ضاربٌ) .

الثالث : الاشتراك في دخول لام الابتداء التي تختصُّ في الأصل بالدخول على الاسم كما في : (إنَّ زيداً ليقوم) ، (إنَّ زيداً لقائمٌ) .

وعلَّل ابن يعيش بناء المضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة بعلَّة المشابهة للفعل الماضي ، قال : ((اعلم أنَّ هذه النون تلحق آخر الفعل ..... إلا أنَّها إذا اتصلت بفعلٍ مضارعٍ أعادته مبنياً على حاله الأوَّل من البناء على السكون ، وإن كانت العلَّة الموجبة للإعراب -وهي المضارعة- قائمةً موجودةً حملاً له على الفعل الماضي من نحو : (جلستُ) ، و(ضربتُ) ، فكما أُسكِن ما قبل الضمير ، وهو لام الفعل ، كذلك أُسكِن في المضارع تشبيهاً له به ؛ لأنَّه فعلٌ كما أنَّه فعلٌ ، وآخره متحرِّكٌ، كما أنَّ آخر (فَعَل) متحرِّك)).[1]

وعلَّل بناءَه أيضاً عند اتصاله بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة بعلَّة التأكيد أو التمكُّن ؛ فهذه النون التي هي للتأكيد عندما دخلت على الفعل أكَّدت معنى الفعلية، ومكَّنته، فغلب جانب الفعل، وبَعُدَ من الاسم ، فعاد إلى أصله .[2]**أمّا ابن الأنباري فلم يتعرّض لمسألة بناء المضارع.**

وانطلاقاً من ذلك فإنَّ ابن يعيش بتعليله هذا يمكن أن يكون في موقع التفرُّد برأيه ؛ ذلك أنَّ أغلب النحاة نصُّوا على علَّة التركيب في بناء المضارع مع نون التوكيد ، أي تركيب الفعل مع النون ، فأصبحا كالكلمة الواحدة ، ولا إعراب في وسط الكلمة .[3] أمَّا

---

[1] : ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص215

[2]: ينظر: المصدر السابق، ج،4ص 216 .

[3] : ينظر : الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح : د. يحيى بشير مصري ، ط1 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1996م ، ج2 ، ص804

ابن يعيش ، فقد ذكر أنَّ نون التوكيد مكَّنت الفعل وأكَّدته في معنى الفعلية ،وأبعدته عن مشابهة الاسم .

فعل الأمر بين البناء والإعراب : نقل ابن يعيش كابن الأنباري أيضاً تلك المسألة الخلافية ، ووافق مذهب البصريين كما فعل ابن الأنباري ، وعلَّل بناء فعل الأمر باختلافه عن المضارع في مشابهة الأسماء ؛ فلا توجد فيه صيغةٌ ضارع فيها الاسم ، كما أنَّ انعدام الزوائد في أوَّله غيَّر صورته وبنيته التي ضارع بها الاسم ،فعاد إلى أصله في البناء .[4]

وعرض أدلَّة الكوفيين على إعراب فعل الامر ، ووصفها بالفاسدة ، **ولكنَّه اختلف عن ابن الأنباري في بيان وجه الفساد** ؛ ففي الحجَّة الأولى التي ساقها الكوفيون؛ بأنَّ فعل الأمر معربٌ ، وهو مجزومٌ بلامٍ محذوفةٍ قال ابن يعيش : ((وقولهم إنَّه مجزومٌ بلامٍ محذوفةٍ فاسدٌ ؛ لأنَّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ ، فلا يجوز حذفُها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك في (لم) و (لن) ونظائرهما ؛ وذلك لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ؛ لأنَّ الأفعال محمولةٌ على الأسماء في الإعراب ، فكانت الأسماء أمكن ، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع)).[5]

وكان ابن الأنباري قد وضَّح وجه الفساد في الحجَّة الثالثة للكوفيين؛ بأنَّ الفعل المعتل حُمل في البناء على الفعل الصحيح كما رأينا سابقاً ، أمَّا ابن يعيش فإنَّه لم يخرج عن الفكرة التي أشار إليها ابن الأنباري ، ولكنَّه قدَّمها بطريقةٍ أخرى ، يقول في ردِّه على الكوفيين في حجَّتهم الثالثة : ((وأمَّا حذف حرف العلَّة من نحو (ارمِ) و (اغزُ) و (اخشَ) ؛ فلأنّه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح ، نحو : (لم تذهب) و (اذهب) ، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل ، فحذفوا آخره في البناء ؛ ليوافق آخرُه آخرَ المجزوم)).[1]

---

[4] : ينظر : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل للزمخشري ، ج4 ، ص294

[5] : المصدر السابق ، ج4 ، ص294

[1] : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل للزمخشري، ج4 ، ص294

فالعِلَّة في حذف أحرف العلة في (اغزُ ، ارمِ ، اخشَ) عند ابن الأنباري علَّة حمل فرع على أصل ، أمَّا عند ابن يعيش فهي علَّة المماثلة، وتندرج هاتان العلَّتان تحت العلل القياسية .

إعراب المنادى وبناؤه :ذكر ابن يعيش تعليل بناء المنادى المفرد المعرفة ؛ بأنه وقع موقع غير المتمكِّن ؛ فقد وقع موقع الأسماء المضمرة ، والنداء حال خطابٍ ، والمنادى مخاطَبٌ ؛ فالقياس في قولك : (يازيد) أن يقال : (يا أنت) .[2]

وكان ابن الأنباري قد علَّل بناءه بأنَّه أشبه كاف الخطاب من ناحية الخطاب والإفراد والتعريف ، فالعلّة عنده علّة مشابهة ، بينما العلَّة عند ابن يعيش علَّة عدم التمكُّن . وذكر ابن يعيش ما ذكره ابن الأنباري من أنَّه بُني على حركةٍ؛ لأنَّ له أصلاً في التمكُّن ،فوجب أن يُميَّز عن ما بُني ، ولا أصل له في التمكُّن . [3] **فمعنى العلَّة واحدٌ عند كلٍّ من ابن الأنباري وابن يعيش ، ولكنَّ التسميات للعلَّة اختلفت ؛ فالعلَّة عند ابن الأنباري علَّة تفضيل ، أمَّا عند ابن يعيش فهي علة (تمييز) ، ولا فرق بينهما في المعنى .**

وعلَّل ابن يعيش إعراب المنادى النكرة غير المقصودة والمنادى المضاف رغم وقوعهما موقع أسماء الخطاب كوقوع المنادى المفرد المعرفة بوجهين :[4] **الأوَّل** : أنَّ المنادى المفرد المعرفة إنَّما بُني لوقوعه موقع الضمير المعرفة (أنت)، والضمير (أنت) لا يكون إلا معرفةً غير مضاف ، فبعد الشَبَه بين الضمير (أنت) والمنادى النكرة غير المقصودة ؛ فالمنادى نكرة ، والضمير معرفة ، وبالتالي بعُد الشبه بين المنادى المفرد المعرفة والمنادى النكرة غير المقصودة ، كما بعد الشبه بين المنادى المفرد المعرفة والمنادى المضاف ؛ فالأول الواقع موقع (أنت) لا يضاف ، مثله مثل الضمير (أنت) ،والثاني يضاف .

ومختصر العلَّة عند ابن يعيش في إعراب المنادى المضاف والمنادى النكرة غير المقصودة رغم وقوعهما موقع المخاطب هو (علَّة المخالفة) ؛ إذ يخالف المنكور (

---

[2] : ينظر :المصدر السابق، ج1 ، ص321

[3] : ينظر :المصدر نفسه، ج1 ، ص322

[4] :ينظر:نفسه، ج1 ،ص322

المنادى النكرة غير المقصودة) المعرفة الواقع موقع الضمير المعرفة (أنت) من ناحية التنكير ؛ لأنَّه معرفة ؛ ولأنَّه لا يضاف .[5]

والوجه الثاني : هو أنَّ النداء يؤثِّر في المنادى المفرد المعرفة ، ولا يؤثِّر في المنادى المضاف والمنادى النكرة غير المقصودة ، يقول : ((والوجه الثاني : أنَّ المفرد يؤثِّر فيه النداء، مالم يؤثِّر في المضاف والنكرة ؛ فالمضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء ، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك ، و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفةٌ بالإشارة ، والإقبال عليه منتقلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف ، فلما لم يؤثِّر النداء في معناه لم يؤثِّر في بنائه)) .[1]

فما المقصود بهذا الوجه الذي أورده ابن يعيش ؟لقد أشرنا سابقاً[2] إلى أنَّ المنادى المفرد المعرفة منه ما يكون معرَّفا قبل النداء ، وهو (المنادى المفرد العلم) ومنه ما يكون معرَّفاً بعد دخول النداء عليه ، وهو (المنادى النكرة المقصودة) ، وكان ابن يعيش قد أشار إلى رأي المبرد بأنَّ ((المعارف كلها إذا نوديت تنكّرت ، ثم تكون معارفَ بالنداء)) .[3] وقد خالف **ابن السراج** هذا القول ، ووافق ابن يعيش مذهب المبرد ،وعلَّل ذلك بقوله :((إذا ناديت العلم تنكَّر، ثم جُعل فيه تعريفٌ آخر قَصْديٌّ غير التعريف الذي كان فيه ، وصار ذلك كإضافة الأعلام ، ومن المعلوم أنَّك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها ، وحصل فيها تعريفُ الإضافة ، وذلك نحو (زيدكم) ، فكذلك هاهنا في النداء)).[4]

فابن يعيش يثبت أنَّه ليس هناك اسمٌ معرَّفٌ قبل النداء ؛ فالمفرد العلم يُنتزَع تعريفُه عند دخول النداء، فيصبح نكرةً ، فيتعرَّف بمعنى (القصْد) الذي أعطاه النداء له ، مثلُه في ذلك مثلُ اسم العلم عندما يُضاف ، كما في (زيدكم)؛ فتعريف اسم العلم يُلغى

---

(5) : : ينظر :، غوانمة، حسين مصطفى، تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، ص103

(1) : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل للزمخشري، ج1 ، ص322

(2) :ينظر في الصفحة 11 من هذا البحث

(3) : ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص320

(4) : المصدر السابق ، ج1، ص320

في حال دخول الضمير ، وهذا ما يمكن تفسيره بأنَّ الاسم (المضمر) أعرف المعارف وأقواها ، وهي مسألةٌ خلافيةٌ بين النحاة ، ولا داعي لذكر تفاصيلها .

وبناءً على ذلك فإنَّ القصد من الوجه الذي جاء به ابن يعيش هو أنَّ النداء يؤثِّر في المنادى المفرد المعرفة بقسميه (المنادى المفرد العلم والمنادى النكرة المقصودة) ،فيعطيه بهذا التأثير معنى التعريف ؛ لأنَّ الذي أثَّر في معناه يؤثِّر أيضاً في بنائه ، أمَّا المنادى المضاف فلم يدخله هذا التأثير من النداء ؛ لأنَّه معرَّفٌ قبل دخول النداء بوجود المضاف إليه ، كما أنَّ النكرة غير المقصودة كذلك لم يوثِّر فيها النداء .

وبذلك يكون مختصر العلة التي قصدها ابن يعيش في الوجه الثاني : علة التأثير .[5] لتصبح العلَّة عند ابن يعيش في إعراب المنادى النكرة غير المقصودة والمنادى المضاف متمثِّلةً بعلَّة المخالفة وعلَّة التأثير .

وبالعودة إلى ما علَّله ابن الأنباري في إعراب (المنادى النكرة غير المقصودة والمنادى المضاف)[6]نجد الاختلاف واضحاً في الطريقة التعليلية بينه وبين ابن يعيش ، والاختلاف في الأوجه التعليلية لوقوع هذين القسمين من النداء موقع الضمير، فضلاً عن أنّ ابن الأنباري استوحى تعليلاته من السابقين أمثال :سيبويه والسيرافي وابن الخشاب ، وقامت تعليلاته على القياس ، في حين نجد أنّ ابن يعيش غلب على تعليله المنهج العقلي ، الأمر الذي جعله في موقع التميُّز والتفرُّد.

وإضافةً إلى تلك الاختلافات نجد أنَّ ابن يعيش أضاف إلى تعليلاته مالم يضفه ابن الأنباري ؛ فقد ذكر تعليل إعراب المنادى الشبيه بالمضاف ، **وعلَّل ذلك بعلة المشابهة** ، فهو محمولٌ عليه في الإعراب ، وذكر أوجه الشبه بين المنادى المضاف وشبيهه ، وهي ثلاثة :[1]

الأول : هو أنَّ الأوَّل عاملٌ في الثاني ، كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

الثاني : هو من المشابهة ؛ فالاسم الأوَّل مختصٌّ بالثاني ، كما أنَّ المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه ، فالقول : (يا ضارباً رجلا) أخصُّ من قولنا : (يا ضارباً) .

---

[5] : ينظر :، غوانمة، حسين مصطفى، تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، ص103

[6] : ينظر في الصفحة 12 من هذا البحث

[1] : ينظر: ابن يعيش ، موفق الدين ،شرح المفصل للزمخشري، ج1 ، ص317

الثالث : هو أنَّ الاسم الثاني من تمام الأول ، كما أنَّ المضاف إليه من تمام المضاف ، فالجار والمجرور في القول : (يا خيراً من زيدٍ) متعلِّقان بـ (خير) ، فهو من تمامه ، كما أنَّ في القول : (يا ضارباً زيداً) فـ (زيد) منصوب بـ (ضارب) ، فهو من تمامه.

وانطلاقاً ممّا قدّمته من موازنةٍ بين العالمين يمكن القول:إنّ الاختلاف في العلل الواردة في باب البناء والإعراب وفي الطريقة التعليلية بين العالِمين كان موجوداً ، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ ابن يعيش لم يتأثّر بتعليل ابن الأنباري ؛بل وجدت بعض المسائل ينقل فيها ابن يعيش تعليل ابن الأنباري ، ولكنّه كان أكثر توسّعاً في شرحه وتفصيله، ومن جهةٍ أخرى وجدت تأثّر ابن الأنباري بتعليلات السابقين.وما ذكرته تطبيقيّاً من نقاط الاختلاف والتشابة بين العالمين في متن البحث سأختصره، وأمرّ عليه في نتائج البحث بنحوٍ مختصرٍ.

والجدير ذكره أنّ العلل التي استخدمها كلٌّ من ابن الأنباري وابن يعيش تراوحت مابين العلل القياسية والعقلية ، والدلالية، وسنحصيها ، ونقف على مفهوم كلّ عِلّةٍ :

عِلّة المشابهة:وهي عِلّةٌ قياسيّةٌ وتعني :كلُّ شيءٍ شابه شيئاً آخر ، فأخذ حكمه .[2]

عِلّة أمن اللَّبْس :وهي عِلَّةٌ دلاليّةٌ، استخدمها النحاة لدفع الغموض و الإبهام في الكلام ، يقول الدكتور تمّام حسّان :((إنّ اللغة العربية –وكلُّ لغةٍ أخرى في الوجود –تنظر إلى أمن اللَّبْس باعتباره غايةً لا يمكن التفريط فيها ؛لأنَّ اللغة المُلبَسة لاتصلح واسطةً للإفهام والفهم)). [3]

عِلّة الفرق:تكون هذه العِلّة بمثابة الأداة التي يُؤمَن بها اللَّبس ، ويتضح المعنى المراد، فيُلجَأ إليها للفصل بين المتشابهاتُ ، والفروق إنّما تتحقّق بالقرائن ، أيّاً كان نوعها .[4]

---

[2] :ينظر: القاسمي ،خير الدين ،أثر المشابهة في النحو العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ،مجلد (16)، ع8،آب ،2009م، ص79.

[3] :حسّان ،تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها ،دار الثقافة ،المغرب ،1994م، ص233.

[4] :ينظر: كاظم ، حامد عبد المحسن وهادي، إدريس حمد ، العلل الصرفيّة الدلاليّة في كتاب سيبويه ، مجلّة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، ع(4)، المجلد (7)، 2008م ، ص 67.

عِلة العوض:وهي عِلّةٌ عقليّةٌ تقوم على افتراض حرفٍ حُذف أوكلمةٍ ، وعُوِّض عنه حرف آخر أو كلمة أخرى ؛ ذلك أنّه ((من سنن العرب التعويض ،وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة)).[1]

عِلّة الأصل:وهي عِلّةٌ قياسيّةٌ تقوم على ثنائية الأصل والفرع ،والأصل هو :((ما يُبنى عليه غيرُه)).[2] وفكرة الأصل تمتدُّ في أبواب النحو العربي ، فتردُّ كلَّ ظاهرةٍ نحويةٍ متجانسةٍ إلى أصلٍ واحدٍ ؛فللعمل النحوي أصلٌ واحدٌ ، وللإعراب أصلٌ واحدٌ ،وللبناء أصلٌ واحدٌ ، ولكلّ بابٍ من أبواب النحو قاعدةٌ عامّةٌ واحدةٌ تسمّى أصل القاعدة.[3]

عِلّة المخالفة:وهي من العلل العقليّة ،والمخالفة ضدُّ المشابهة ،وتعني :((المضادّة وعدم الموافقة)). [4]

عِلّة القياس:وتقوم على القياس ، والقياس:((حمل فرعٍ على أصلٍ بعِلّةٍ،وإجراء حكم الأصل على الفرع)).[5]

عِلّة التأثير:وهي من العلل العقلية ،تقوم على مفهومي المؤثِّر والتأثير ،والتأثير:((إبقاء الأثر في الشيء)).[6]

عِلّة التمكُّن:وهي عِلّةٌ قائمةٌ على قضية التمكُّن التي لها علاقة بالحركات الإعرابية ؛فالاسم المتمكِّن:((هو الاسم الذي يتغيّر آخره بتغيُّر العوامل في أوّله ، ولم يشبه الحرف)).[7] وقد سُمِّي المعرب متمكِّناً لتمكُّن آخره من تحمُّل الحركات والتنوين دون تأثُّرٍ.[8]

---

[1] :ابن فارس ، أبو الحسن أحمد ،الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم ، علّق عليه ووضع هوامشه :أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1997م ، ص179.

[2] :الجرجاني ،علي بن محمد ،التعريفات ، ورقمه في الكتاب (156) ،ص 45.

[3] :ينظر: الملخ ، حسن خميس ،نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ،ط1، دار الشروق ، عمّان، الأردن ، 2001م، ص130.

[4] :اللبدي ، محمد سمير ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،ط1،دار الفرقان ،1985م، ص77.

[5] :ابن الأنباري ،عبد الرحمن ،الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو ،ص93.

[6] :ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين،لسان العرب ،مادة (أ ث ر).

[7] :اللبدي ،محمد سمير ،معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،ص213.

[8] :ينظر: المرجع السابق، ص213.

عِلّة التمييز(التفضيل):وتقوم على التمييز بين الشيئين ، والتمييز لغةً:((مِزت الشيءَ من الشيء إذا فرّقت بينهما فانماز وامتاز،وميّزتُه فتميّز)).[9] وفضّل الشيء مزّاه ، وتفضّل عليه :تمزّى.[10]

تلك هي العلل التي استخدمها كلٌّ من ابن الأنباري وابن يعيش في تعليل أحكام الإعراب والبناء ،فالعلل الواردة عند الأول:(**عِلّة المشابهة ، عِلّة القياس ،عِلّة أمن اللَّبْس، عِلّة الأصل، عِلّة الفرق، عِلّة التفضيل)** وعند الثاني :(**عِلّة المشابهة ، عِلة العوض، عِلّة المخالفة، عِلّة القياس، عِلّة التأثير، عِلّة التمكُّن، عِلّة التمييز)**.

الخاتمة والنتائج : توصَّل البحث إلى النتائج الآتية :

1) : إنَّ المفهوم الاصطلاحي للإعراب عند ابن الأنباري وابن يعيش مختلفٌ ؛ فابن الأنباري ربط المفهوم بالشكل ، وابن يعيش ربط المفهوم بالمعنى
2) كان ابن الأنباري في موضع المقلِّد تارةً للسابقين في تعليل بعض المسائل، وفي موضع المجدِّد تارةً أخرى ، وإضافاته الجديدة فيما يخصُّ تعليل الظواهر النحوية وذكر العلل الأُوَل والثواني والثوالث التي جاء بها فتحت الباب أمام النحاة اللاحقين للاجتهاد في العلَّة النحوية .
3) لم نجد عند ابن يعيش اعتراضاً مباشراً على ما جاء به ابن الأنباري ، وكثيراً ما كنّا نجده يدرج وجهين مما جاء به ابن الأنباري ، ثم يضيف عليهما وجهاً جديداً ، أو يتناولها بطريقةٍ مختلفةٍ ، أو يختلف عنه في العلّة .
4) استخدم كلٌّ من ابن الأنباري وابن يعيش العلل الأُوَل والثواني والثوالث ، ولكنَّ ابن يعيش كان في بعض المواضع مستخدماً العلل الثواني والثوالث بنحوٍ مفصَّلٍ أكثر من ابن الأنباري ، وظهرت عنده صفة التفرُّد برأيه في بعض المواضع .

---

[9] : ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين،لسان العرب، مادة (م ي ز).

[10] :ينظر :المصدر السابق ، مادة (ف ض ل).

5) إنّ أبرز ماميّز منهج ابن يعيش في التعليل هو التوسّع في شرح العلل النحوية ؛ وهذا ما وجدناه في حديثه عن الأصل في حركات الإعراب، أضف إلى ذلك تعليلاته العقلية الناجمة عن اجتهاده النحوي ،الأمر الذي جعله في موقع المعلِّلين المتميِّزين والمتفرِّدين ، وهذا ما وجدناه في تعليله لتقديم الكلام على المعرب قبل الإعراب وفي تعليله لبناء المضارع مع نوني التوكيد.
6) اختلف ابن يعيش عن ابن الأنباري في تناوله لبعض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ؛ ولايعني ذلك أنّه وافق مذهب الكوفيين ؛ ولكنّه اختلف عن ابن الأنباري في بيان فساد حُجّتهم ، وفي بعض المواضع لم يخرج عمّا قدّمه ابن الأنباري في دفع حجّتهم ، ولكنّه يقدّمه بطريقة مختلفةٍ.
7) إنّ العلل التي علّل بها ابن الأنباري كانت قياسيّةً ودلاليّةً ،بينما وجدنا أنّ أغلب علل ابن يعيش كانت عقليّةً .

المصادر والمراجع

1. الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح : د. يحيى بشير مصري ، ط1 ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1996م.
2. الأشموني، أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1955م.
3. ابن الأنباري،عبد الرحمن،الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو ،تح:سعيد الأفغاني ،دار الفكر،ط1 ،دمشق ،1957م.
4. ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ، تح :محمد بهجت البيطار، دمشق، 1957م.
5. ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : جودة مبروك محمد مبروك، ط1، 2002م .
6. الجرجاني ،علي بن محمد ،التعريفات تح:إبراهيم الابياري ، دار الريان للتراث،دون تاريخ.
7. ابن جني ، عثمان، الخصائص، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
8. حسّان ،تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها ،دار الثقافة ،المغرب ،1994م.
9. حلواني ، محمد خير، أصول النحو العربي، ط2 ، دار الأطلسي ، 1983م.
10. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تح : علي حيدر ، دمشق ، 1972م .
11. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،تح : د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م.
12. الذهبي، شمس الدين ،سير أعلام النبلاء ، ، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط2 ،مؤسّسة الرسالة ،بيروت،لبنان ، 1985م .
13. الزبيدي ، أبو بكر ،طبقات النحويين واللغويين ، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 ، دار المعارف، 1984م.

14.الزمخشري ، محمود،المفصل في علم العربية ، تح : د. فخر صالح قَدارَة، ط1 ، دار عمار للنشر والتوزيع ، 2004م .
15.ابن السراج،أبو بكر محمد بن سهل،الأصول في النحو،تح :د.عبد الحسين الفتلي،ط3، مؤسسة الرسالة،بيروت،ج2، 1996م .
16.سيبويه، عمرو بن عثمان،الكتاب،تح :عبد السلام هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
17.السيرافي، أبوسعيد، شرح كتاب سيبويه، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2008م .
18.السيوطي، جلال الدين ،بغية الوعاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، مطبعة عيسى الحلبي ، 1965م.
19.العُكْبَري، أبو البقاء ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح:د.عبد الرحمن العثيمين،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.
20.ابن فارس ، أبو الحسن أحمد ،الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم ، علّق عليه ووضع هوامشه :أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1997م.
21.القفطي، جمال الدين ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1،دار الفكر العربي،القاهرة، 1986.
22.اللبدي ، محمد سمير ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،ط1،دار الفرقان ،1985م.
23.المبرِّد ، محمد بن يزيد، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عضيمة، ط3 ، القاهرة، 1994م.
24.مصطفى ، إبراهيم ، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ،القاهرة ، 2012م .
25.المطرزي،أبو الفتح ،ناصر الدين ،المصباح في علم النحو،تح: د.عبد الحميد السيد طلب ،ط1،مكتبة الشباب بالمنيرة،دون تاريخ.

26.الملخ ، حسن خميس ،نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ،ط1، دار الشروق ، عمّان، الأردن ، 2001م.

27.ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب ، دار صادر ،بيروت.

28.ابن يعيش،موفّق الدّين،شرح المفصّل ،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل يعقوب ،ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2001م.

الرسائل الجامعية والمجلات:

1. الشايب ، فوزي حسن ،إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره ، مجلة جامعة الملك سعود ، م10 ،الآداب (2) ، 1998م .
2. غوانمة، حسين مصطفى، تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل، إشراف : أ. د. علي توفيق الحمد ، جامعة اليرموك ، 2006م ، ص103 ، رسالة دكتوراه.
3. القاسمي ،خير الدين ،أثر المشابهة في النحو العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ،مجلد (16)، ع8،آب ،2009م.
4. كاظم ، حامد عبد المحسن وهادي، إدريس حمد ، العلل الصرفيّة الدلاليّة في كتاب سيبويه ، مجلّة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، ع(4)، المجلد (7)، 2008م.

Sources and references

1.Al-Astrabadi, Radhi al-Din, al-Radhi's explanation of Kafiya Ibn al-Hajib, edited by: Dr. Yahya Bashir Masri, 1st floor, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1996 AD.
2.Al-Ashmouni, Abu Al-Hasan, Sharh Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1955 AD.
3.Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman, Igrabat in Controversial Syntax and Shining Evidence in the Origins of Grammar, ed: Saeed Al-Afghani, Dar Al-Fikr, I 1, Damascus, 1957 AD.
4.Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman, Asrar al-Arabiya, edited by: Muhammad Bahjat al-Bitar, Damascus, 1957 AD.
5.Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman, Equity in matters of dispute between the Basrians and the Kufis, edited by: Judeh Mabrouk Muhammad Mabrouk, 1, 2002AD.
6. Al-Jarjani, Ali bin Muhammad, definitions, edited by: Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Rayyan Heritage, undated.
7. Ibn Jani, Othman, Al-Khassas, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House, Scientific Library.
8. Hassan, Tammam, Arabic language, its meaning and structure, House of Culture, Morocco, 1994.
9. Halawani, Muhammad Khair, The Origins of Arabic Grammar, 2nd Edition, Dar Al Atlas, 1983 AD.
10. Ibn al-Khashab, Abu Muhammad Abdullah, The Impromptu in Explaining the Jamal, edited by: Ali Haidar, Damascus, 1972 AD.
11. Ibn Khalkan, Abu al-Abbas Shams al-Din, The Deaths of Notables and the News of the Sons of Time, ed.: Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1978 AD.
12. Al-Dhahabi, Shams Al-Din, The Life of the Nobles' Flags, edited by: Shuaib Al-Arnaout and Muhammad Al-Araqoussi, 2nd Edition, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1985.
13. Al-Zubaidi, Abu Bakr, The Grammar and Linguistics Classes, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 2nd Edition, Dar Al-Maarif, 1984 AD.
14. Al-Zamakhshari, Mahmoud, Al-Mofassal in the Science of Arabic, edited by: Dr. Fakhr Saleh Qadara, Edition 1, Dar Ammar for Publishing and Distribution, 2004 AD.

15. Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahel, Al-Osoul fi Grammar, edited by: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, 3rd Edition, Al-Resala Foundation, Beirut, Volume 2, 1996 AD.
16. Sibawayh, Amr bin Othman, Al-Kitab, ed: Abdel Salam Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1988 AD.
17. Al-Sirafi, Abu Said, Explanation of Sibawayh's Book, edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon, 2008.
18. Al-Suyuti, Jalal Al-Din, for the sake of awareness, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Issa Al-Halabi Press, 1965 AD.
19. Al-Akbari, Abu Al-Baqa', Al-Tabeen on the Doctrines of the Basri and Kufic Grammarians, edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymeen, Vol. 1, Dar Al-Gharb Al-Salami, Beirut, Lebanon, 1986 AD.
20. Ibn Faris, Abu al-Hasan Ahmad, al-Sahbi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their words, commented on it and put its margins: Ahmad Hassan Bassaj, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 1997 AD.
21. Al-Qifti, Jamal Al-Din, Inbih the Narrators on the Anabah, the Grammarians, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Edition 1, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1986.
22. Al-Labadi, Muhammad Samir, A Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, 1st Edition, Dar Al-Furqan, 1985 AD.
23. Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid, Al-Muqtab, edited by: Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah, 3rd edition, Cairo, 1994 AD.
24. Mustafa, Ibrahim, The Revival of Grammar, Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt, Cairo, 2012.
25. Al-Matrazi, Abu Al-Fath, Nasser Al-Din, Al-Misbah in Grammar, edited by: Dr. Abdul Hamid Al-Sayyid Talab, 1st Edition, Youth Library in Al-Munira, undated.
26. Al-Malakh, Hassan Khamis, Theory of Origin and Branch in Arabic Grammar, 1st Edition, Dar Al-Shorouk, Amman, Jordan, 2001.
27. Ibn Manzoor, Abu al-Fadl Jamal al-Din, Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut.

28. Ibn Yaish, Muwaffaq al-Din, explained al-Mufassal, was presented to him and his margins and indexes were drawn up by Dr. Yaqoub's Email, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, 2001.

Theses and journals:
1. Al-Shayeb, Fawzi Hasan, The Syntax of the Six Names, Its Origin and Evolution, King Saud University Journal, Volume 10, Al-Adab (□2), 1998 AD.
2. Ghawanmeh, Hussain Mustafa, Explanation of Grammatical Judgments of Ibn Yaish in Sharh al-Mofasal, supervised by: a. Dr.. Ali Tawfiq Al-Hamad, Yarmouk University, 2006, p. 103, Ph.D. thesis.
3. Al-Qasimi, Khair Al-Din, The Impact of Similarities in Arabic Grammar, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume (16), Vol. 8, August, 2009.
4. Kazem, Hamed Abdel Mohsen and Hadi, Idris Hamad, morphological and semantic ills in Sibawayh's book, Al-Qadisiyah Journal of Arts and Educational Sciences, p. (4), Volume (7), 2008 AD.